# عودة النمو الضال

حازم حسانين محمد

باحث دكتوراه اقتصاد

إن البحث عن حياة كريمة ولائقة ليس هدف الأفراد فحسب، بل هو حقيقية قيام الدولة، وعماد ما تسعى إليه من أهداف. ويبقى النمو الاقتصادي المؤشر الأول – وإن رأي البعض أنه مضللا – المعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة والمُشكل لترتيب هذه الدولة ومن أين تحصل على مصادر هذا النمو، وكيف تنعكس هذه المعدلات على المؤشرات الأخرى؟.

مع اكتساب النمو الاقتصادي زخما نظريا وتطبيقا هائلا، إلى أن أصبح حديث الصباح والمساء للحكومات التي تريد أن تخبر شعوبها وشعوب العالم، أنها تمضي في الطريق الصحيح. فقد تطور من وسيلة لكسب الحياة الكريمة واللائقة إلى غاية يكفي مجرد تحقيقها. وسرعان ما بادرت المدارس الفكرية المختلفة نحو تعريف ووضع إطار للنمو الاقتصادي، منتهية إلى أن الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي في سنة بعينها مقارنة بسنة سابقة لها. ورغم ما قام به أخرون من إضافة بعداً هيكليا لهذا التعريف، إلا أن الغالب هو مجرد الزيادة الحادثة في الناتج من السلع والخدمات في فترة زمنية عادة ما تكون سنة. فيما يُذهب أيضا إلى أن النمو عبارة عن جهد إنمائي للدولة، وإن كان لا يعول عليه ألبتة، لمجرد ظهور أرقام تشير إلى معدلات مثلى تتجاوز حاجز ٥٪، دون إشارة صريحة إلى انعكاس هذا على الوضع الاقتصادي العام على خلفية أنه أولى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والعنوان البارز للدول كافة.

ولطالما طال الحديث حول النمو إلا أن الأهم من ذلك سيظل مصادر هذا النمو ومكوناته، فالنمو غير النابع من مصادر حقيقية ومستدامة، يصعب التعويل عليه في تغيير وضع الدولة من حالة رثة تعاني هيكليا إلى وضعية أكثر قدرة وأكثر متانة من الناحية الاقتصادية. لذا يبقى الحديث عن انعكاسات النمو في شكل زيادة فرص عمل وتخفيض معدلات الفقر، حديثا لا ينفك عن بعضه ولا يمكن أخذ مفرداته، دون رؤية جماعية توصل التشابكات وتعمق الصلات بين تحقيق النمو من المصادر إلى الآثار.

ولم يكن الجدل الدائر في واقع الاقتصاد المصري مؤخرا والذي وصل الحديث فيه إلى حالة من التناحر بين اتجاهات رسمية وأخرى غير رسمية حول أهمية النمو وأنه الغاية التي ينبغي أن تحققها، وبين انعكاسات هذا النمو، ألا وهو إعلان صريح عن حالة عدم وضوح الرؤية وضبابية المشهد حول أهمية النمو الاقتصادي للدولة

المصرية. ولأن الأمر ليس ببعيد عما حققه الاقتصاد المصري من معدلات نمو في فترة ما قبل يناير ٢٠١١، فما أشبه اليوم بالبارحة. إذ لم تكن المصادر التي بُنيت عليها معدلات نمو بلغت ٧.١-٧.٢٪ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إلا فصلا من فصول الريعية أو شبه الريعية، فقطاعات البترول والهيئات كقناة السويس والسياحة، وبعض من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كانت هي المساهم الأول في هذا النمو، فيما ابتعدت قطاعات الزراعة والصناعة عن المشهد. ولأن الأمر لم يكن ليمر مرور الكرام على أذهان المتخصصين والباحثين في العلوم الاجتماعية – وهنا نقصد ذوي العلم ومن ينظرون بعيون أكثر حيادية، ليس فقط تجاه النمو ولكن بشكل دقيق من أين أتى وإلى أين يذهب؟ فقد ظلت الأفكار المغلوطة والشاشة المبهمة هي الداعم الرئيس للحديث عن النمو لا عن مصادره أو انعكاساته على غرار الفكرة التي تقول عاش النمو زاد النمو.

لذا ليس بخاف عمن يجول الصفحات ويراقب الشاشات أن يتساءل، لماذا النمو الاقتصادي بعد حالة اللا إستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لم يكن له دور في تخفيض معدلات البطالة والتقليل من نسب الفقر؟ وإذا كان هذا النمو يستند إلى مصادر ريعية من عدمه فكيف لنا الخروج من ضيق المصادر الخارجية إلى رحابة النمو النابع من الداخل؟ وهل النمو الحادث في السنوات الأخيرة قائم على جبال من الاستدانة أم لا؟

وعبر إلقاء نظره فاحصة ومتأنية نحو محددات ومسببات ومآلات النمو الاقتصادي في مصر خلال العامين الماضيين على وجه الدقة ٤.٢-٥.٣٪ بأسعار السوق و٣.٦-٥.٢٪ في العامين الماليين ٢٠١٦-٢٠١٧ و٢٠١٧-٢٠١٨، يتبين أن هذا النمو ليس معبرا بأية حال من الأحوال عن اتجاهات الاقتصاد المصري ولا عن قدراته وإمكاناته ولا حتى عن طبيعة المرحلة التي يمر بها. فالاقتصاد المصري تلاشت هويته منذ زمن بعيد، فلا هو بالزراعي ولا هو بالصناعي ولا هو بالخدمي، وإن قطف من كل بستان زهرة غير ان عبير هذه الزهرة لا يشمه الجميع، كذلك هذه الزهرة ليس بإمكانها أن تفوح لتغمر أو على الأقل يراها كافة أفراد المجتمع. وعلى ضوء هذا يظل الحديث الأول فيها بالنمو الاقتصادي حول هويته من أين نكتسبه؟ وما هي القوى التي تدعم تحقيقه؟ إذ نمت الصادرات السلعية والخدمية وتزايدت مساهمتها بحسب التقارير المالية الشهرية التي تصدرها وزارة المالية المصري من ٤.٥٪ إلى ٣٢.٢٪ في الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٨. وقد قفزت مساهمة القطاع السلعي من ١.١٪ إلى ٥.٦٪. وكذلك قطاع الخدمات الإنتاجية من ٣.٢٪ إلى ٦.٧٪؛ أي الضعف خلال الفترة المذكورة. وعلى ذات النهج، زادت مساهمة الاستثمارات من – ٨.٤٪ كمعدل سلبي إلى ١٥.١٧٪ في الفترة المذكورة. وعلى

النقيض مما تقدم، فقد تراجع كل من قطاع الخدمات الإنتاجية والاستهلاك النهائي، فالأول هبط من ٤ .٣٪ إلى ٩ .٢٪ والثاني من ٢ .٣٪ إلى ٢ .١٪ خلال نفس الفترة.

وإذا كان النمو الاقتصادي قد زاد بحسب نمو المصادر المكونة له، فكيف كانت صورة مساهمته وتداعياته على حالة الاقتصاد برمتها؟ ولم تعرف مستويات المعيشة غير التردي، ولم يدرك السواد الأعظم من السكان أية ثمار، لذلك النمو في غير الشاشات والتصريحات الحكومية. فزادت نسبة الفقر في عام ٢٠١٧–٢٠١٨ إلى ٥ .٣٢٪ بعد أن كانت ٨ .٢٧٪ في ٢٠١٥–٢٠١٦ بحسب الجهاز المركزي للتبعئة العامة والإحصاء المصري. ولا يزال يعاني من ظاهرتي النمو بلا فرص عمل والتضخم الركودي – التي تعبر عن تزامن التضخم مع البطالة – رغم انخفاضهما عما كان عليه العام الماضي؛ إلا أن التضخم لم يعد لحالته قبيل تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦. حيث سجلت البطالة ٩ .٨٪ وهذا يقارب ما كانت عليه في ٢٠١٠–٢٠١١ إذ سجلت ٩٪، وسجل التضخم ٦ .٢١٪، إلا أن هذا المستوى يفوق بالضعف ما كان عليه قبل تعويم الجنيه ( ٩ .١٠ ) عام ٢٠١٤–٢٠١٥. ومع هذا العرض تختفي آثار هذا النمو مع الضغوط التضخمية، التي أثقلت كاهل كافة أفراد المجتمع باستثناء القادرين على نقل العبء إلى غيرهم من أصحاب الدخول المتغيرة. وثمة نقطة أخرى، يمكن الحديث فيها بإيجاز حول تبعية ذلك النمو لمصادر خارجية وطغيان الجوانب المالية سريعة التغير على الجوانب الحقيقية للاقتصاد كالزراعة والصناعة.

ولا يمكن في ذات الوقت غض الطرف عن تزايد الديون الخراجية التي قفزت من ٤٨ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ٩٣ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٧–٢٠١٨ بحسب البيانات الرسمية.

لذا، فإن الخروج بنتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي نموا ضالاً لا يعدو عن فصل جديد من فصول النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري، التي لم تنعكس في شكل تزايد فرص العمل وإن قل معدل البطالة رسميا. وهذا يعزى لمسيرة طويلة من الاتجاهات الخاطئة التي سلكها الاقتصاد المصري تارة في عباءة الصندوق وأخرى في تداعيات آثاره السابقة، حتى خرج للتو منه في غياهب التسعينيات ثم دخل مرة أخرى في منتصف العقد الثاني من الألفية.